نضال العمال

اتحاد نضال العمال الفلسطيني

حيدر إبراهيم.. صوت العمال الذي لم يخفت

11

العدد (49) تصدر عن اتحاد نضال العمال الفلسطيني السبت 4 أكتوبر 2025

"نضال العمال" تحاور الرفيق محمد علوش السكرتير العام لاتحاد نضال العمال الفلسطيني

عمال العالم وفلسطين: جبهة واحدة ضد الفاشية والإمبريالية

الافتتاحية

عمال العالم وفلسطين: جبهة واحدة ضد الفاشية والإمبريالية

تقف الجماهير الشعبية ونقابات العمال اليوم صفاً واحداً إلى جانب القضية الفلسطينية، قضية الحرية والكرامة والعدالة، ولم تعد فلسطين مجرد أرض محتلة أو شعب يسعى للاستقلال، بل تحوّلت إلى عنوان أممي جامع وبوصلة تحدّد موقع كل قوة بين معسكر التحرر والعدالة، ومعسكر الإمبريالية والفاشية والاستعمار الجديد.

لقد أثبتت الأحداث الأخيرة، خاصة في غزة، أن القضية الفلسطينية قادرة على استنهاض الضمير الإنساني في كل مكان، فمع مشاهد الإبادة والدمار الوحشي الذي يفرضه الاحتلال الإسرائيلي، ارتفعت أصوات النقابات العمالية والاتحادات الشعبية في العالم بأسره لتدين الفاشية الإسرائيلية والهمجية الأميركية، فمن أوروبا إلى أميركا اللاتينية، ومن آسيا إلى إفريقيا، علت الهتافات العمالية في الساحات، لتؤكد أن فلسطين لم ولن تكون وحدها.

إن الحركة العمالية، بما تمثله من قوة اجتماعية هائلة، تدرك أن معركة عمال فلسطين وشعبها جزء من معركة أوسع ضد الاستغلال الرأسمالي والهيمنة الإمبريالية، فالفاشية الإسرائيلية ليست سوى أداة من أدوات النظام الإمبريالي العالمي، الذي يقود الحروب المدمّرة ويعيد إنتاج الاستعمار بأشكال جديدة، ولذلك فإن تضامن العمال مع فلسطين ليس مجرد موقف أخلاقي أو عاطفي، بل فعل نضالي أصيل متجذر في وعي الطبقة العاملة الأممية ومسيرتها ضد كل أشكال القهر والاستغلال.

وقد شهدت الشهور الماضية عشرات الفعاليات والإضرابات التي نظمتها النقابات حول العالم، عمال الموانئ الذين رفضوا تحميل السفن بالأسلحة الموجهة إلى الكيان، واتحادات النقل التي قاطعت الشحنات المرتبطة بالعدوان، والنقابات المهنية التي خرجت في مظاهرات حاشدة مطالبة بوقف المجازر في غزة، وكلها شواهد على أن الطبقة العاملة لا تكتفي بالشجب، بل تترجم تضامنها إلى أفعال ملموسة.

في هذا السياق، يبرز الدور الهام للنقابات العمالية الفلسطينية واتحاد نضال العمال الفلسطيني في تعزيز التواصل الأممي ونقل صوت عمال فلسطين إلى عمال العالم، فالتضامن يبنى على المصالح المشتركة في مواجهة الاستغلال الرأسمالي والحروب الاستعمارية، ومن هنا فإن نضال العمال الفلسطينيين يجد صداه الطبيعي في نضال العمال الأوروبيين والأميركيين والآسيويين والأفارقة الذين يواجهون البطالة والفقر وغياب العدالة الاجتماعية.

هذا التلاقي الأممي يجسّد جوهر التضامن العمالي الحقيقي، حيث يصبح العامل في أي مكان معنياً بقضية العامل الفلسطيني، والعكس صحيح. وهكذا تتجاوز الطبقة العاملة الحدود القومية واللغوية والدينية لتشكل جبهة إنسانية واحدة في مواجهة الإمبريالية والعنصرية والاستغلال.

ولا شك أن هذا التضامن يفتح آفاقاً جديدة أمام الحركة الوطنية الفلسطينية نفسها، ويدفعها لإعادة صياغة خطابها بروح تقدمية أممية تلتقي مع قوى التحرر العالمية في مواجهة عدو مشترك، فالتحالف مع القوى العمالية والنقابية في العالم ليس ترفاً سياسياً، بل ركيزة أساسية في معركة التحرر الوطني والاجتماعي.

إن الدماء التي تسيل في غزة، وصمود العمال والكادحين في الضفة والقدس، وصبر اللاجئين في الشتات، تؤكد أن القضية الفلسطينية قضية إنسانية بامتياز، وكل فعل نضالي عمالي داعم لفلسطين يثبت أن الصراع مع الاحتلال جزء من معركة كبرى بين قوى التحرر وقوى الاستعمار.

وإذ تعبّر مجلة "نضال العمال" عن صوت العمال الفلسطينيين وكفاحهم، فهي تجدّد التحية لكل عامل رفع صوته أو أوقف عمله أو تظاهر في سبيل فلسطين، فهذا التضامن سيبقى سلاحاً معنوياً ومادياً يمدّ نضال شعبنا بقدرة إضافية على الصمود، فالمعركة لم تنته، والطريق ما زال طويلاً، لكن عمال فلسطين ليسوا وحدهم؛ بل معهم عمال العالم أجمع حتى تتحقق الحرية وتنهزم قوى الظلم والعدوان.

لماذا انطفأ بريق النقابات؟!

بقلم: اسماعيل الحلوتي - المغرب

منذ سنوات طويلة لم يستطع أي تنظيم سياسي ولا نقابي أن يوحد صفوف نساء ورجال التعليم في مختلف الفئات والهيئات التعليمية، بالقدر الذي قامت به اليوم التنسيقيات التعليمية المنضوية تحت لواء التنسيق الوطني لقطاع التعليم، الذي أصبح يضم أكثر من عشرين تنسيقية. وخاصة إثر مصادقة الحكومة يوم الأربعاء 27 شتنبر 2023 على المرسوم رقم: 819.23.2 المتعلق بالنظام الأساسي الخاص بموظفي قطاع التربية الوطنية، الذي جاء مخيبا لآمال الشغيلة التعليمية التي لم تتأخر في التعبير عن رفضها القاطع له، ولاسيما أنه أجهز على ما تبقى من مكتسبات، ولم يرق إلى مستوى انتظاراتها الملحة، وإزاء ما اعتبرته الشغيلة التعليمية بجميع مكوناتها نظاما أساسيا مجحفا وتراجعيا ومحبطا وملتبس المضامين والمحتويات، يحكمه الهاجس المالي أكثر مما هو تربوي، فضلا عن كونه أتى لإثقال كاهل هيئة التدريس بمهام إضافية دون أي تعويض مادي، وتطويقها بعديد العقوبات الزجرية المستفزة وغير المسبوقة، وتكريس التمييز بين بين موظفي وزارة التربية الوطنية وموظفي الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، سعيا إلى محاولة تحويل العاملات والعاملين في القطاع إلى مستخدمين ومجرد موارد بشرية، معمما بذلك مبدأ التعاقد عوض إلغائه، وفي غياب أي رد فعل حقيقي للنقابات التعليمية "الأكثر تمثيلية"، التي بات الكثيرون يعتبرونها متواطئة لعدم قدرتها على حماية عديد المكتسبات الاجتماعية كالتقاعد والإضراب والوظيفة العمومية، سارع التنسيق الوطني لقطاع التعليم إلى دعوة الشغيلة التعليمية بجميع جهات المملكة للانخراط في إضراب وطني بالرباط يوم الخميس 5 أكتوبر 2023 الذي يتزامن مع اليوم العالمي للمدرس، وهو الإضراب الذي عرف نجاحا مبهرا، بمشاركة عشرات الآلاف من العاملين بالقطاع، حجوا للدفاع عن مطالبهم المشروعة التي يأتي في مقدمتها الحق في الإضراب وإسقاط "نظام المآسي" وحل كل الملفات العالقة منذ سنوات، وصون كرامتهم.

ثم إنه وأمام تمادي وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة شكيب بنموسى في غيه وعناده، تواصلت الوقفات والمسيرات الاحتجاجية والإضرابات، التي شلت مؤسسات التعليم العمومي على الصعيد الوطني، مما نجم عنه هدر زمن التعلمات لأزيد من سبعة ملايين تلميذة وتلميذا، عاد ذات التنسيق الوطني مدعوما بالتنسيقية الموحدة لأطر الدعم وهيئة التدريس وكذا أساتذة الثانوي التأهيلي، للإعلان عن تنظيم مسيرة وطنية يوم الثلاثاء 7 نونبر 2023 بمدينة الرباط أطلق عليها وسم "مسيرة الكرامة"، وهي مسيرة لم تعرف شوارع العاصمة مثيلا لها على مدى أزيد من عشر سنوات، حيث احتشدت حشود غفيرة من نساء ورجال التعليم مزاولين ومتقاعدين، قادمين من كافة أنحاء المغرب، الذين تظاهروا أمام مبنى البرلمان، ثم انطلقوا في اتجاه وزارة التربية الوطنية، معبرين عن رفضهم للنظام الأساسي المشؤوم، ورافعين شعارات قوية، بلغت حد المطالبة برحيل الوزير بنموسى.

ومما يؤكد قوة التنسيق الوطني لقطاع التعليم وتفوقه على تلك النقابات التعليمية، هو أنه رغم قبول هذه الأخيرة بمخرجات اللقاء الذي جمعها برئيس الحكومة عزيز أخنوش يوم الإثنين 27 نونبر 2023، أصدر بيانا يشدد من خلاله على أن مطلب الحركة الاحتجاجية التعليمية التاريخية، ليس هو إعطاء وعود أو تجميد النظام الأساسي فقط، وإنما في إصدار قرارات تجيب عن انتظارات الشغيلة التعليمية بكل فئاتها، وتعيد لها كرامتها وقيمتها الاعتبارية مع حماية المدرسة العمومية مما يحاك ضدها من مؤامرات لنسفها. دون أن يغفل تحميل المسؤولية للحكومة فيما تعرفه الساحة التعليمية من احتقان، جراء عدم الاستجابة للمطالب المهنية والاجتماعية والمادية، مجددا مطلبه بسحب النظام الأساسي وليس تجميده وتلبية المطالب الفئوية لنساء ورجال التعليم، مزاولين ومتقاعدين، ومن هنا يتضح جليا أن النظام الأساسي الجديد الذي أشعل فتيل الاحتجاجات والإضرابات المتواصلة لأكثر من شهر ونصف، لم يعمل سوى على توحيد صفوف نساء ورجال التعليم والتفافهم حول التنسيقيات، فأين اختفى دور النقابات؟ فالنقابات اليوم رغم استفادتها من دعم مالي سنوي ضخم من المال العام، تعاني من عجز صارخ عن مواجهة الحكومات المتعاقبة والضغط عليها لانتزاع حقوق الشغيلة المغربية وتحقيق مطالبها المشروعة، مما جعلها تتعرض لانتقادات حادة وفقدان مصداقيتها، وأدى بالتالي إلى بروز هذه التنسيقيات التي فرضت نفسها بقوة وجعلت عديد الأجراء والموظفين وحتى الطلبة يلتفون حولها. فإلى جانب مسؤولية أرباب العمل الذين يرفضون تفعيل مضامين اتفاقيات الحوار الاجتماعي وغيره، ومسؤولية الدولة التي ما انفكت تعطي صورة سيئة عن النقابات عبر عدم الوفاء بالتزاماتها، ساهم تخليد زعماء النقابات وغياب الديمقراطية الداخلية في تراجع إشعاعها وزخم حضورها في عديد المناسبات، مثلما هي عليه اليوم في قطاع التعليم.

إن واقع العمل النقابي ببلادنا يعيش أزمة حقيقية بعد فقدانه الكثير من بريقه، وتراجع دور النقابات في الترافع عن قضايا الشغيلة وانشغالات المواطنين، حتى أن عددا من النقابيين يعترفون هم أيضا بذلك. وأصبحت النقابات العمالية والمهنية تعيش حالة من الركود وتعاني ضعفا صارخا في الأداء، إلى حد تحولت فيه إلى مجرد هياكل بلا روح، ولاسيما بعد أن أصبح الكثيرون يتهمونها بالانحياز إلى الحكومة في ظل تبعيتها للأحزاب السياسية، والانحراف عن الأهداف النبيلة التي ضحى في سبيلها شرفاء الوطن، مما يقتضي من الدولة أن تكف عن إضعافها، إذ ما جدوى امتلاك النقابات التعليمية "الأكثر تمثيلية" شرعية التفاوض في غياب قاعدة جماهيرية تسندها، كما هو حاصل اليوم؟

مستقبل الوظائف في سوق العمل.. والتحديات في فلسطين

بقلم: يوسف هلال

شهدت العقود الماضية تنامياً وتحديثاً مضطرد للتكنولوجيا وتطبيقاتها في كل مجالات الحياة البشرية ومنها سوق العمل، تزايدت خلالها أتمتة الأنشطة والوظائف والأعمال التي يقوم عليها الاقتصاد العالمي، وهذا ما تؤكده نتائج تقرير صادر عن معهد ماكينزي العالمي في العام 2017، والذي أشار إلى أن 50% من الأنشطة الاقتصادية يجري أتمتها في الوقت الحالي للاستغناء عن التدخل البشري فيها، كما لفت التقرير إلى 5% من مجمل الوظائف تم أتمتتها بشكل كامل، في حين أن 60% من الوظائف والأعمال والأنشطة هي قابلة للأتمتة في المراحل المقبلة.

تعتبر هذه الأرقام والاحصائيات دليل على التغير المتسارع في الأسواق العالمية، والتي تتنبأ بخلق تحديات جديدة بالتحولات المستقبلية لطبيعة الوظائف والأعمال في سوق العمل، مما يعظم من حجم التحديات التي تواجه الدول في سعيها لحل مشكلة البطالة في مجتمعاتها، وباعتبار فلسطين جزء من السوق العالمي، فإنّ التحديات ستكون لدينا أكبر، وخاصة في مدى قدرة مؤسسات الدولة على تكييف قدرات أفرادها لمتطلبات سوق عمل قادر على خلق وظائف في ظل تحولات جذرية لطبيعة الاقتصاد العالمي وأدواته.

ومن أبرز هذه التحديات استمرار اتساع الهوة بين التغيرات التكنولوجية المتسارعة من ناحية، ونظم التعليم التقليدي السائد لدى مؤسساتنا التعليمية من ناحية أخرى، وهو ما يؤدي إلى تباعد مستمر بين ما يتطلبه السوق الوظيفي وما تطرحه الأنظمة التعليمية، مما يجعل الاستثمار في تعليم عصري وحديث أمراً ضروريا وهما مجتمعيا لضمان خلق فرد مستقل قادر على الانتاج من خلال الانخراط في تحديث متطلبات سوق العمل الحالي.

إن الاستثمار في نظام تعليمي عصري قائم بالأساس على تطوير أنظمة التعليم المهني والتقني، يتطلب وضع خطة وطنية قادرة على إحداث تغيير يجاري التطور السريع في طبيعة متطلبات الوظائف في سوق العمل، وأن تأخذ في الحسبان كل المتغيرات المستقبلية للحفاظ على قدرة مؤسسات الدولة في تخفيض معدلات البطالة المتزايدة والمتفاقمة في فلسطين، ويقع ذلك ضمن مسؤوليات الحكومة في إدارة الشأن العام باتجاه تعظيم مصلحة المواطن وضمان مستقبل مستقر ومنتج لشباب فلسطين.

ما زال التعليم المهني والتقني، رغم الوعود والخطابات الحكومية التي تؤكد في كل مرة أولية هذا القطاع وضرورة تحديثه، لا يعكس ترجمة لهذه الوعود، فقد أشارت ورقة حقائق صدرت عن المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح" بعنوان "واقع التدريب المهني والتقني في فلسطين من منظور النوع الاجتماعي، 2019" إلى أنه لا يوجد موازنة مخصصة مستقلة لدعم وتطوير التعليم المهني والتقني وإنما تتولى كل وزارة تخصيص جزء من موازنتها لتطوير هذا القطاع، وتوجد العديد من المؤسسات التي يعتمد على تمويلها لهذا القطاع، ومن أبرزها منظمة العمل الدولية والمؤسسة الألمانية للتعاون، كما بينت الورقة أنه وتبعاً لبيانات الدائرة المالية في وزارة العمل، أن حجم الإنفاق المتحقق والفعلي على مشاريع مرتبطة ببرامج التدريب المهني والتقني (النفقات التطويرية) والتي تشمل توسعة وتطوير مراكز التدريب والتعليم المهني والتقني ودعم البرامج الريادية بلغت 0%. وهذا ما يدلل على عدم وجود إرادة سياسية حقيقية لدى الأطراف ذات العلاقة بعملية تحديث شامل للقطاع المهني والتقني الأمر الذي يبقي أزمة بطالة الشباب في تفاقم وتزايد مستمر.

وباعتقادي أنه توجد لدينا فرصاً حقيقية للاستثمار في عصرنة التعليم من خلال دعم وتأهيل خريجي الجامعات والتدريب المهني والتقني بما يضمن قدرتهم على العمل الحر عبر الشبكات والمنصات الإلكترونية التي يتعاقد خلالها مقدمو الخدمات مع شركات متنوعة ومتعددة حول العالم، والتي بحسب تقرير صادر عن منصة (WorkUp) العالمية أنه توجد أعداد متزايدة من الشباب لديهم توجهات بالعمل الحر لدى شركات عالمية من خلال تقديم الخدمات والاستشارات عبر المنصات الإلكترونية، كما وبين في نفس الوقت أن هناك الكثير من الشركات العالمية التي أصبح لديها إيمان بأن هذه المنصات أثبتت نجاحها في الربط بين حاجة الشركة ومقدم الخدمة بغض النظر عن مكان تواجده في العالم.

يعتبر العمل الحر عبر المنصات التفاعلية ملاذاً مهماً للشباب الفلسطيني الذي يعاني من معدلات بطالة مرتفعة، لذا يمكننا اعتبارها فرصة جيدة للاستثمار أيضاً، حيث أن كثيراً من الشباب لديهم هذا التوجه، ولكن في نفس الوقت بحاجة إلى تزويدهم بالمهارات اللازمة والمتنوعة إضافة إلى ضرورة تحديثها بشكل مستمر، وهذا ما يتطلب برامج تعليمية قادرة على تزويد الشباب بمهارات احترافية تضمن بشكل أساسي قدرته على الاستمرار في سوق حر شديد التنافسية.

لماذا تراجع دور النقابات العمالية في العالم وبلدان الشرق الأوسط

بقلم: فواد الكنجي

كان هدف النقابات منذ تأسيسها هو العمل من أجل الدفاع عن حقوق القوى العاملة وتقديم إرشادات وتوجيهات تخص طبيعة عمل العمال والموظفين وحياتهم المهنية، ليتم تقديم الخدمات التوجيهية والإرشادية الداعمة لهم، ليتم تحقيق العيش الكريم والعمل اللائق للحصول على راتب وأجر يتناسب مع طبيعة العمل الذي يقوم العمال أو الموظفين تنفيذه لرفع من مستوى معيشتهم ومعنوياتهم، ليتم تقديم أفضل الخدمات والإنتاج وليشعر العامل بالأمان، بعد إن يجد جهد ودور النقابات العمالية وبكيفية التي يناصرون العمال ويوفرون بيئة عمل سليمة في ظل تنامي ظروف صحية جيدة لهم، وهذا العمل إنما تقوم به النقابات والحركات النقابية من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة، لذلك لعبت (النقابات العمالية) في العالم دوراً ايجابياً في الدفاع ليس فحسب عن حقوق العمال ومصالحهم، بل لصالح اقتصاد الدولة وسمعتها الدولية، وضمان الحقوق الاقتصادية والسياسة والاجتماعية للمجتمع، وضمان الحريات العامة من خلال توسيع المشاركة من أجل تطوير والتنمية المستدامة لرعاية مصالح الموارد البشرية لجميع الدول من خلال إنشاء النقابات وضمان فاعليتها، وذلك من خلال التعامل مع المشكلات والتحديات والمعوقات التي تواجه عمل تلك النقابات لمعالجة كل قضايا المتعلقة بعمل العمال وظروف العمل.

ولكن بعد انهيار ا(لاتحاد السوفييتي) والمنظومة الاشتراكية، انحسرت وتراجعت قوة ودور الحركات النقابية في العالم اجمع، فلم يعد للنقابات العمالية العالمية تلك القوة التي عرفت عنها منذ بدايات القرن العشرين التي كانت لها دور كبير في تغيير الأوضاع الاجتماعية بصورة عامة، لان نقابات العمال تأسست وانطلقت من أجل تحسين ظروف العمل، وتأمين أجور العمال، ومنحهم مزايا لتغيير أوضاعهم الاجتماعي والسياسي من خلال المفاوضة الجماعية مع حكومات الدول، من أجل صرف مخصصات العمل والخطورة بشأن الصحة والسلامة العمال وتامين على حياتهم لمستقبل أفضل، ولكن للأسف هذا الدور البناء تراجع رويداً رويداً بعد مد المفاهيم (العولمة) و(الليبرالية) في العالم ليبدو ضعفها واضمحلال تأثيرها واضحاً في كل إنحاء العالم، إلا في بعض التجمعات الصناعية في أوروبا، رغم إن قوة النقابات وفعاليتها تحدد بحسب الظروف الاقتصادية التي تمر بها أي دولة في العالم، ففي أوقات الازدهار والرخاء والتوظيف الكامل وارتفاع الأجور، تفقد النقابات دورها بين العمال، بينما تعود إلى النشاط في أوقات الركود والأزمات الاقتصادية.

ففي (أمريكا) الشمالية والجنوبية لم تعد نقابات العمال أي تأثير ودور فاعل في تغيير إي قرار سياسي حكومي يتعلق بالأوضاع العمال وأوضاعهم المعيشة والصحية وهو الحال في بلدان منطقة (الشرق الأوسط) وكذل الحال في بعض بلدان الأوربية، ففي (فرنسا) مؤخراً – على سبيل المثال وليس الحصر – اتخذت الحكومة قرار يخص تعديلات قانون التقاعد ورغم الاحتجاجات النقابات العمالية برفض هذه التعديلات التي ترفع سن التقاعد من 62 إلى 64 عاما، إلا إن الحكومة أصرت على تمرير القرار دون الاكتراث بمطالب نقابات العمال في (فرنسا) وكذلك الحال نجد في (بريطانيا) قبل أشهر من إضرابات في (فرنسا) فقد أنهى أعضاء النقابات (البريطانية) إضرابهم بعد إن استمر أكثر من ثلاثة أشهر وبعد أن شعر العمال أنهم سيحاسبون أمام الرأي العام لو طال الإضراب أكثر من دون تسويات معينة مع الحكومة أو إدارة الشركات الكبرى، والسبب – كما قلنا – لم تعد نقابات العمالية تتمتع بتلك القوة والضغط للتغيير قرارات الحكومة حتى وان كانت مجحفة بحق الطبقة العمالية .

ويعود سبب تراجع دور النقابات العمالية في العالم بالدرجة الأولى إلى ظهور تيار (العولمة) و(الليبرالية) و(النيو ليبرالية) نتيجة عقود العمل والى ظهور شركات كبرى عابرة للحدود التي تنشا مصانع في دول أجر العمال فيها رخيصة، فيبادرون إلى استبدال العمال المحليين بقوة عاملة أرخص، وهذا ما أضعف عمل النقابات العمالية لان النظرية الاقتصادية (الليبرالية) تقوم بمنح الشركات سلطة كبرى على حساب تنظيمات العمال، لأن هذه الشركات تعتبر المفهوم (الليبرالي) مهما لحماية (الحرية الاقتصادية) التي تخضع لموازين السوق والعرض والطلب، إضافة إلى دور الذي لعبته (القوى الرأسمالية) بالهيمنة والسيطرة على الحركات العمالية والنقابية بعد إن تصاعد حدة الصراع السياسي والاقتصادي بين قوى (رأس المال) و(الأيدي العاملة) بعد إن أخذت الحركات النقابية تنتقد وتفضح وتطالب قوى الإنتاج (الرأسمالية) بعدم الاستحواذ على قيمة العمل الزائد وإنصاف العمال بما يقدمونه من إنتاج، لان ذلك يشكل أبشع صور الاستغلال للطبقة العاملة، فأدركت القوى (الرأسمالية) بأن الحركات العمالية والنقابية تشكل إعاقة حقيقية لأنشطتهم الاستغلالية، لذلك عملوا بالتنسيق والتشاور مع حكومات الدولي التي تتبنى بيمينيها المتطرفة لـ(لنظام الرأسمالي) على تكبيلهم بالقوانين والتشريعات مقيدة لحرياتهم للسيطرة على أنشطتهم إلى حد بعيد، وبفعل الأنظمة والقوانين جعلوا أيديهم مغلولة ومقيدة لدرجة لا يتمكن الحراك النقابي الفعلي في المصانع والمعامل ومراكز الإنتاج المختلفة من إن يفعلوا أي شئ لصالح العمال، وهكذا قيدوا من قدراتهم الدفاعية والمطالبة بحقوق العمال من جهة ومن جهة أخر ليقيدوا من قدراتهم الهجومية على قوى الرأسمالية، ونظراً لشراسة مخططات (الرأسمالية الشيطانية) ضد الحركات العمالية والنقابية الذين شنوا حرب ناعمة ضد النقابات وعلى كل مستويات أنشطتهم، فلم تتمكن النقابات من التصدي لهذه الإجراءات (الرأسمالية) ومن سياساتهم ضد النقابات، بما ترتب عنه بأن (النقابات العمالية) خسرت الكثير من أنشطتهم في مطالبة برفع أجور العمال، وتأييد العمال لهم، وفي ظل ارتفاع أسعار السلع المختلفة وتقليل أجور العمال، ارتفع في معظم دول العالم وخاصة في بلدان (الشرق الأوسط) معدلات الفقر والبطالة لينخفض مستوى المعيشية والحقوق للطبقة العاملة، مما أثر ذلك سلباً على مستوى العلاقة بين (الحركات النقابية) و(الطبقة العاملة) لدرجة التي اتسعت الهوة بين الطرفين وعدم الثقة بأنشطة النقابات وبإمكانية التعبير الحقيقي لمصلحة الطبقة العاملة .

وقد جاء تراجع دور النقابات والحركات العمالية؛ بعد إن داهمت الكثير من الأمور المتعلقة بعمل النقابي ذاته، وبنشاطات النقابات، وبسياسات الدول، وبالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية؛ وجملة هذه المعوقات جاءت نتيجة غياب برامج التنمية في مناهج النقابات، وعدم مواكبة تطورات العصر، وعدم الاهتمام بطبيعة عمل العمال في مواقع العمل، وتوفير بيئة سليمة للعمل وفق معايير السلامة الصحية، وعدم الضغط والتحاور مع حكومات الدول لإصدار تشريعات وقوانين تساهم في دعم قطاعات العمل بالاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال؛ مع ما تعانيه أغلب قطاعات في مؤسسات الدول من غياب البرامج التنموية الهادفة نتيجة غياب سياسات الدولة الاقتصادية وعدم الضغط النقابات لتحريك هذا الملف؛ لأن أعلب دول (الشرق الأوسطية)هي دول نامية تخضع لتبعية الاقتصادية لدول العظمى، وهذا التلكؤ من لدن الحركات النقابية في عدم مواصلة تحريك مطالب الطبقة الكادحة والعمال والضغط على إدارات الدول وحكوماتها؛ جاء نتيجة استشراء البيروقراطية في إدارات النقابة وإدارات الدولة؛ وفي عدم تطبيق القوانين وتجاهل الاتفاقيات الدولية المنصوص عليها وطنياً ودولياً في حق الإضراب والاجتماع والاقتراح والتمثيل؛ وهذا يرجع لضعف ثقافة العمل النقابي لدى العمال وقادة الحركة النقابية؛ لأن جل أنشطة النقابات في هذه المرحلة تتركز على الجوانب الإدارية مع غياب سياسة المشاريع والتنمية لدعم العمال، إضافة إلى ارتباك عمل النقابي بحد ذاته نتيجة استشراء الصراعات ما بين الوحدات النقابية فيما يتعلق في حق التمثيل النقابي للعمال، متجاهلين عن قصد الهدف الأساسي للعمل النقابي وهو التنافس على الخدمات المقدمة للعمال التي تقوم على رعاية مصالحهم لا مصالح إدارة النقابات، وهذه ما جعل (العمال) يبتعدون عن (نقابات العمال) ولا ينتسبون إليها وخاصة من فئة (الشباب) و(النساء)؛ بما أدى إلى عدم الانتساب إلى النقابات بصورة عامة؛ وضعف الصفة التمثيلية للنقابات والاتحادات؛ وهذا الأمر هو الذي همش دورها في المجتمع، لذلك أعلب (العمال) اقتنعوا بأن (النقابة) بصورة عامة لا تقدم لهم أي شي من المكاسب سواء انتسبوا إلى النقابة أو لم ينتسبوا.

بما أدى إلى تراجع القدرات والإمكانيات التي تمنح النقابة على التمويل برامجها وأنشطتها لضعف الخطط والبرامج والسياسات التنموية وغيابها عن برامج عمل النقابات العمالية، إضافة بأن أغلب النقابات أصابها نوع من الخمول والجمود نتيجة عدم مواكبة التطور والحداثة فيما يخص برامجها وأنشطتها؛ وهذا التراجع أدى إلى (غياب الوعي) و(ضعف الإدراك) و(عدم شعور بأهمية الالتزام والمشاركة في الأنشطة النقابية)؛ والتي من شأنها إن تساهم في تحسين اقتصاد الدولة وتعزز فرص التنمية المستدامة؛ ولكن غياب الوعي وتلكؤ إدارات النقابات في أداء رسالتها هو الذي مهد لتراجع دور النقابات الذي هو أساساً جاء لصالح القوى (الرأسمالية) الاستغلالية، وضعف دور (النقابات العمالية) هو انعكاس لطبيعة الواقع الذي تعيشه بلدان (الشرق الوسط) نتيجة تنامي وشدة الخلافات السائدة بين القوى السياسية وأحزاب السلطة؛ وهذا انعكس سلباً على (نقابات العمال) نتيجة تأثيرها المباشر والغير المباشر بالقوى السياسية وخاصة أحزاب السلطة؛ ما أدى إلى كثرت الانشقاقات والانقسامات في (الحركة العمالية)، نتيجة لهذا الواقع ولصالح هذا الحزب وذاك؛ حتى تضاعف عدد النقابات والكل يدعوا بتمثيل العمال في وقت الذي لم تمنح فرصة حقيقية للعمال لاختيار ممثليهم بحرية؛ لأن أية انتخابات لنقابات العمالية لم تخلوا من تزوير حقيقي في قوائم الترشيح؛ لأن الأولوية ظلت تمنح للانتماءات السياسية والحزبية من أجل احتكار العمل النقابي على حساب العمل النقابي السليم والمطالب العمالية.

ومن هذا الواقع المرير الذي تعيشه (النقابات والحركات العمالية) تراجع دور النضال النقابي لصالح الأحزاب والأنشطة السياسية؛ ولم تعطي (الحركة النقابية) فرصة حقيقية من أجل تطورها أو بناء حركة نقابية قوية تدافع عن مصالح العمال ومستقبلهم، بقدر ما عملت الدول وخاصة التي تتبنى المدرسة (الرأسمالية) على تقويض عمل (النقابات العمالية) ولم تستطع الحركات النقابية من إن تضع رؤية سليمة لمواجهة سياسات قوى (الرأسمالية) و(الليبرالية)، لتبقى (الطبقة العاملة) مقيدة لا تستطيع التحرك بأي اتجاه بفعل الأنظمة والقوانين التي وضعتها حكومات الدول لعرقلة وتقيد أنشطتها في المعامل والمصانع وفي مختلف مراكز الإنتاج؛ مما أدى إلى تقوقع النقابات داخل شرنقة (الخمود) و(الجمود)؛ وهذا التقوقع هو الذي أمكن القوى المعادية للحركات النقابية بسط نفوذها في العديد من البلدان (الشرق الأوسط)؛ بعد إن ظهرت الخلافات والتنافس والانشقاقات داخل النقابات؛ مما سعوا إلى تشكيل نقابات موازية؛ ما جعل النقابات أذرعاً حزبية من خلال تشكيل (كيان دخيل عن جسد النقابة) بكونها جهة جامعة تعبر عن التعددية النقابية والنقابات المستقلة؛ حيث استطاعوا بهذه الآلية التسلل للوصول إلى قلب الحركة العمالية ليجعلوها مجرد (شعارات) تعبر عن مصالح وتوجيهات المراكز الامبريالية، ومراكز لكثير من الأحزاب في منطقة (الشرق الأوسط) التي أخذت تستند إلى النقابات في نشاطها، فبدل من أن يساهموا في تقوية (الحركات النقابية العمالية) ودورها الوطني والنقابي؛ جعلوها أدوات لقمع إرادة الطبقة العمالية؛ لتتحول النقابات إلى أدوات لخدمة الأحزاب بدلا من مساعدتهم لتأمين الدعم لمطالب العمال، ولكن هذا المخطط الذي أريد منه تشويه سمعة النقابات؛ وعت (الطبقة العاملة) بمخططاته القوى المعادية للعمال والطبقة الكادحة باعتباره نوع من أنواع تظليل الحقائق، لذلك عملت على فضح هذا المخطط في كل مواقع العمل المختلفة، بل أخذت تتحرك للتعبير عن مصالحها الحقيقية بعيداً عن أي تظليل مزيف؛ وهذا التحرك رافقه نضال عمالي في الإضراب في مواقع عديدة من قطاعات العمل؛ وهذا (الوعي) العمال بمخططات القوى (الامبريالية الرأسمالية) هو الذي مهد أمام النقابات بانفتاح افقها وتغيير مناهجها ليكون (النضال) وسيلة لتغيير واقع العمال أينما وجدوا، داعين إلى وحدة الصف والتضامن والتحالف الأممي للطبقة العاملة ورفع شعارات وطنية ينطلق من وعي الطبقة العمالية لتعبير عن مصالح الحقيقية للطبقة العاملة.

الاشتراكية ليست يوتوبيا.. إنها حية وتزدهر

بقلم: إبراهيم إسماعيل - العراق

في السنوات الأخيرة، تنامى الاهتمام مجدداً في أوروبا وخارجها بالاشتراكية، ربما بسبب تزايد عدم المساواة، والتغير المناخي المخيف، وإخفاقات الحوكمة النيوليبرالية، وقد رافق هذا الاهتمام جدل واسع، لم يخل من مرارة انهيار التجربة الواقعية الأولى، والمتغيرات التي شهدها العالم بعد ذلك الانهيار، ولعل من أبرز الكتب التي ناقشت الأمر بعمق، كتاب (الاشتراكية الإسكندنافية)، للمنظّر في الحزب الاشتراكي الديمقراطي الدنماركي والناطق الرسمي باسم تحالف الحمر والخضر، بيلي دراغستيد، الذي لعب دوراً رائداً في تطوير استراتيجيات اليسار في بلاده، وفي استجاباته للتحولات السياسية والاقتصادية خلال العقدين الماضيين.

مجتمع هجين: يعتمد كتاب دراغستيد على التجربة الاقتصادية والسياسية للدنمارك في إعادة تحليل وتفسير استراتيجية اليسار، مما قاده إلى استنتاجات غير تقليدية، فهو يرى أن الاقتصار على تقييم الدول الإسكندنافية بوصفها أنظمة رأسمالية خالصة يعيق قدرة اليسار على بناء بدائل اشتراكية ناجحة، كما يغفل قيمة مؤسسات مهمة، مثل التعاونيات التي يملكها العمال، والقطاع العام القائم خارج السوق، ويؤكد دراغستيد على أن هذه المجتمعات هجينة، تجمع بين الرأسمالية والاشتراكية بدرجات متفاوتة من بلد إلى آخر، وأن السعي لإسقاط الرأسمالية واستبدالها بالاشتراكية دفعة واحدة هو نهج غير مثمر، ويحول دون إجراء إصلاحات جذرية وفعالة، ومن هذا المنطلق، يقترح دراغستيد سلسلة من عشرة إصلاحات تمهد الطريق نحو اقتصاد أكثر ديمقراطية؛ خمسة منها تركز على ديمقراطية وتوزيع الملكية، والخمسة الأخرى تهدف إلى تقليص دور السوق وتحويل الخدمات إلى حقوق اجتماعية، ويركز دراغستيد على وجود مساحات خارج سيطرة الرأسمالية، مثل التعاونيات والخدمات العامة، يمكن توسيعها تدريجيا، إذ لا توجد - حسب تصوره - قطيعة مفاجئة بين الرأسمالية والاشتراكية، بل انتقال مستمر بينهما، وهو يرى أن التعاونيات قادرة على المنافسة، وأكثر إنتاجية، وتمنح أجوراً أعلى، وتقاوم الأزمات بشكل أفضل، ولا بد من استخدام أدوات سياسية لتشجيعها، وتفضيلها في العطاءات الحكومية، ومنحها دعماً مالياً وغير ذلك.

ويخشى دراغستيد من التأميم ومن دور الدولة، حيث أثبتت التجربة التاريخية - برأيه - أن ذلك قد يؤدي إلى مركزية مفرطة؛ فرغم أن الملكية تصبح "عامة" بالاسم، فإن الناس لا يشعرون بأنها ملكهم، ويقترح بدلاً منها نماذج ملكية ديمقراطية مباشرة، كالتعاونيات وصناديق العمال وتنظيم السوق، دون أن يرفض الملكية العامة، بل يرفض أن تقوم الاشتراكية فقط على ملكية الدولة.

اليسار والرأسمالية: ويتناول كتاب (الاشتراكية الاسكندنافية) التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدنمارك ودول الشمال، ويطرح مقترحات لبناء اشتراكية ديمقراطية تمنع الرأسمالية من الهيمنة على الاقتصاد، لما تمثله من نظام غير عادل، يهدد أسس الديمقراطية نفسها، كما هو الحال في الولايات المتحدة، حيث يؤدي تركز الثروة في النظام الرأسمالي إلى نشوء قوة أوليغارشية ذات نفوذ سياسي، لا يستند إلى تفويض ديمقراطي، بل إلى السيطرة على الثروة.

وعلى الرغم من أن دراغستيد يرى اليسار بارعا في فضح مضار الرأسمالية، إلى الحد الذي بات فيه الملايين يقرّون بخطر استمرار هذا النظام، إلا أنه لا يجده قادراً على حشد أغلبية تنجز تحوّل الاقتصاد نحو نموذج أكثر عدالة وديمقراطية، أي نحو الاشتراكية؛ وذلك بسبب ضعف قدرة اليسار على تقديم بديل واقعي، والإجابة عن الأسئلة الصعبة المتعلقة بديمقراطية الاقتصاد وسوق العمل، ولهذا السبب، ظلّت الاشتراكية تعامل في هذه المجتمعات لفترة طويلة كحلم طوباوي، غير متجذر في النضالات اليومية، سواء في البرلمان أو النقابات أو الحركات الشعبية، ومن هنا، صار لزاماً أن تطرح الاشتراكية بشكل ملموس ومفهوم وقابل للتطبيق.

رأسمالية "لطيفة": لا يتفق دراغستيد مع توصيف دولة الرفاه في المجتمعات الإسكندنافية بالرأسمالية بـ"اللّطيفة"، مستشهداً بشخصيات يسارية أمريكية وبريطانية، مثل بيرني ساندرز وألكساندريا أوكاسيو-كورتيز وجيريمي كوربين، الذين رأوا في دول الشمال مصدر إلهام لوجود عناصر اشتراكية قوية، فإذا عرّفنا الاشتراكية - حسب دراغستيد - بأنها تنظيم النشاط الاقتصادي ضمن إطار ديمقراطي للملكية المشتركة، فإن الدول الإسكندنافية أقرب إلى الاشتراكية من الولايات المتحدة؛ لأنها تمتلك قطاعات عامة ضخمة في مجالات التعليم والصحة والرعاية، مملوكة وتدار من قبل الدولة، وممولة من الضرائب، وليس من السوق، كما يضم القطاع الخاص تعاونيات واتحادات يملكها العمال أو المستهلكون؛ إذ تعود ملكية ثاني أكبر سلسلة متاجر في الدنمارك لحوالي مليوني مواطن، وهناك 20 في المائة من المساكن مملوكة بشكل جماعي من خلال تعاونيات سكنية غير ربحية.

الهجوم النيوليبرالي: ويشير دراغستيد في كتابه إلى أن النموذج الإسكندنافي بلغ ذروته في السبعينيات، حين كان الرخاء الاجتماعي في أوجه، وقد وضعت حينها خطط لنقل ملكية الشركات الكبرى إلى صناديق يسيطر عليها العمال، لكن الهجوم النيوليبرالي اللاحق قلّص تلك المكاسب عبر الخصخصة وتراجع دور الدولة، ورغم المقاومة المتواصلة، التي نجحت في عرقلة القضاء على القطاعات العامة والتعاونيات، فإنه وبدون تغيير بنية الملكية، يبقى أي إصلاح اجتماعي هشا وسهل الانهيار، ولكي تتحقق هذه الاشتراكية الديمقراطية الراديكالية، التي تستلهم أفضل ما في الاشتراكية الديمقراطية التقليدية، وتضيف إليها إصراراً على التغيير البنيوي، أي ليس فقط في توزيع الثروة، بل في تغيير الملكية أيضاً، يرى دراغستيد ضرورة وجود دعم شعبي قوي، ونقابات عمالية فاعلة، وتقليص نفوذ الطبقة المالكة.

العمال في الضفة الغربية
بين تحديات الواقع وقسوة السياسات
بقلم: أسامة شنارة

يشكّل العمال في الضفة الغربية إحدى الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني الفلسطيني، فهم عماد الإنتاج وقوة البناء، وهم الذين دفعوا عبر العقود أثماناً باهظة نتيجة الاحتلال وسياساته الاستعمارية، إلى جانب أزمات اقتصادية واجتماعية داخلية، ومع ذلك ما زالوا يواصلون الكفاح من أجل حياة كريمة وحقوق عادلة ومستقبل أفضل لهم ولأسرهم، ويواجه العمال الفلسطينيون معاناة مركّبة جراء الاحتلال الإسرائيلي، إذ يفرض قيوداً على حركتهم وتنقلهم عبر الحواجز والجدران، مما يعيق وصولهم إلى أماكن عملهم، ويستغل آلاف العمال داخل الخط الأخضر وفي المستوطنات بأجور متدنية ودون التزام بأدنى معايير السلامة أو التأمين الصحي والاجتماعي، فيما تسهم سياسات مصادرة الأراضي وتدمير البنية الإنتاجية في تقليص فرص العمل المحلية.

كما تشكّل البطالة أحد أخطر التحديات التي تعصف بالطبقة العاملة حيث تتجاوز نسبتها في بعض المحافظات معدلات مقلقة بفعل محدودية الاستثمارات الوطنية وسياسات الإغلاق والحصار وغياب خطط حكومية شاملة لتوليد فرص العمل خاصة للشباب والخريجين.

ورغم وجود قانون عمل فلسطيني إلا أنّه يعاني من ثغرات عديدة ويواجه إشكاليات في التطبيق، إذ لا يلتزم كثير من المشغلين بالحد الأدنى للأجور ولا تخضع شروط العمل وظروفه لرقابة فعالة، إضافة إلى ضعف منظومة الضمان الاجتماعي والتأمين ضد إصابات العمل، وفي موازاة ذلك تعاني الحركة النقابية نفسها من معوقات تحد من قدرتها على حماية العمال والدفاع عن مصالحهم في ظل التشتت النقابي وضعف وحدته، ومحدودية الموارد المالية والإدارية للنقابات، إلى جانب ضغوط الاحتلال واعتداءاته المستمرة على المؤسسات النقابية، وإلى جانب كل ذلك، تتفاقم معاناة العمال بفعل الفقر وغلاء المعيشة، حيث تتآكل الأجور مع الارتفاع المتواصل في الأسعار، الأمر الذي يجعلهم عاجزين عن تلبية احتياجات أسرهم الأساسية ويعمّق من الفجوة الاجتماعية.

إن مواجهة هذه التحديات تتطلب تعزيز وحدة الحركة النقابية وبناء جبهة عمالية موحدة، والضغط لتطبيق الحد الأدنى للأجور وتطوير قانون العمل بما يضمن حقوق العمال، وإطلاق برامج اقتصادية تولّد فرص عمل وتشجع الصناعات الوطنية، وتعزيز الشراكة بين النقابات ومنظمات المجتمع المدني والقوى السياسية للدفاع عن حقوق العمال، مع استمرار النضال الشعبي لمواجهة الاحتلال باعتباره الجذر الأساسي للأزمة، وهكذا فإن العامل الفلسطيني في الضفة الغربية لا يناضل فقط من أجل لقمة العيش، بل يخوض معركة مزدوجة ضد الاحتلال وسياساته، ومن أجل العدالة الاجتماعية وبناء اقتصاد وطني مستقل يليق بتضحياته.

الإبادة الجماعية في غزة:
مقتلة عامة للشعب وتجويع للعمال والفقراء
بقلم: عامر عبد الله

يعيش شعبنا في قطاع غزة تحت وطأة حصار خانق وعدوان متواصل حوّل الحياة اليومية إلى مقتلة عامة وإبادة جماعية مكشوفة، تستهدف المدنيين جميعاً بلا استثناء، وتضرب العمال والفقراء والفئات الأضعف في المجتمع في صميم لقمة عيشهم وحقهم في البقاء، وإنّ سياسة الاحتلال لم تقتصر على القصف والقتل المباشر، بل اتخذت من التجويع أداة حرب، ومن الحصار وسيلة لإخضاع الناس وكسر إرادتهم.

عشرات آلاف العمال فقدوا مصادر رزقهم مع تدمير المصانع والمنشآت الاقتصادية، وآلاف المزارعين جرّفت أراضيهم وصودرت مواردهم، فيما يقف مئات آلاف العاطلين عن العمل بلا أفق ولا مستقبل، فالحصار يمنع دخول الوقود والكهرباء ومواد البناء والأدوية، ويحوّل المستشفيات إلى أماكن موت بطيء، حيث يموت المرضى جراء نقص الدواء وانعدام الرعاية الطبية، فيما تزداد معدلات الفقر والجوع بصورة كارثية، وإنّ غزة تحوّلت إلى سجن كبير، يفتقد فيه أكثر من مليوني إنسان أبسط مقومات الحياة من ماء وغذاء وكهرباء ودواء.

هذه ليست حرباً عابرة، بل هي سياسة مدروسة تستهدف تدمير مقومات الحياة الجماعية، ما يجعلها جريمة إبادة جماعية وفق كل القوانين والمعايير الدولية، فالاحتلال يمارس العقاب الجماعي بصورة ممنهجة، ويحوّل الخبز إلى معركة يومية، والدواء إلى أمنية، والسكن إلى ركام، والضحايا هم العمال الذين يقفون في طوابير البطالة، والفقراء الذين لا يجدون ما يسد رمق أطفالهم، والنساء والأطفال وكبار السن الذين يدفعون الثمن الأفدح في مقتلة عامة تتكرر كل يوم.

إن ما يجري في غزة يتطلب موقفاً إنسانياً وسياسياً عاجلاً من العالم أجمع، فالصمت الدولي أمام هذه الجرائم يشكّل مشاركة غير مباشرة في استمرارها. المطلوب وقف العدوان فوراً، ورفع الحصار بشكل كامل، وفتح ممرات إنسانية آمنة، ومحاسبة الاحتلال على جرائمه، وتوفير الحماية الدولية لشعبنا، وفي الوقت ذاته، فإن مسؤولية القوى الوطنية والنقابية والمجتمعية تكمن في تعزيز الصمود، وتوحيد الصفوف، ومواصلة النضال لفضح هذه السياسات، ودعم حق شعبنا في الحياة الحرة الكريمة على أرضه.

إنّ الإبادة الجماعية في غزة ليست مجرد توصيف سياسي، بل حقيقة دامية تتجسّد في كل بيت مهدّم، وكل أسرة جائعة، وكل عامل عاطل عن العمل، وكل طفل يدفن تحت الركام.

إنها مقتلة عامة لشعب بأكمله، لكنها أيضاً شهادة على صموده وإصراره على التمسك بحقه في الحرية والكرامة، مهما اشتد الحصار وتصاعد العدوان.

مجلة "نضال العمال" في حوار خاص مع الرفيق محمد علوش السكرتير العام لاتحاد نضال العمال الفلسطيني حول واقع العمال الفلسطينيين وأبرز التحديات التي تواجههم

بداية كيف تقرأون الواقع العام للطبقة العاملة الفلسطينية في ظل الظروف السياسية والاقتصادية الراهنة؟

لا أبالغ إذا قلت إن الطبقة العاملة الفلسطينية تعيش اليوم في واحدة من أصعب وأقسى المراحل في تاريخها الحديث، فالعامل الفلسطيني يخرج كل صباح وهو يضع حياته وكرامته في كفّه بحثاً عن لقمة العيش.
الاحتلال الإسرائيلي يضيق عليه في كل تفاصيل حياته، من مصادرة الأرض التي تشكل أساس الاقتصاد الوطني، إلى فرض القيود التعسفية على حرية الحركة والتنقل، إلى منظومة القوانين العنصرية التي تستهدف كل جهد فلسطيني في سبيل الصمود، والعامل الفلسطيني لا يعاقب فقط بجريرة انتمائه لوطنه، بل يجرد كذلك من أبسط حقوقه الطبيعية: الحق في العمل الكريم، وفي الأجر العادل، وفي الضمان الاجتماعي، وفي بيئة عمل إنسانية، وهذه الصورة القاسية تتضاعف قتامة في ظل انسداد الأفق السياسي، وتصاعد العدوان على شعبنا، وتآكل فرص التنمية بفعل الحصار والاحتلال.

ما أبرز التحديات اليومية التي يواجهها العمال الفلسطينيون، سواء في أماكن العمل المحلية أو داخل سوق العمل الإسرائيلي؟

التحديات متعددة الأبعاد، متشابكة، ومتراكبة، فهي ليست مجرد صعوبات معيشية، بل انعكاس مباشر لسياسات استعمارية واقتصاد تابع ومختل.
أولاً: العمال في سوق العمل الإسرائيلي يعانون من ظروف عمل استغلالية، حيث يواجهون الإذلال على الحواجز منذ ساعات الفجر الأولى، ويعاملون كغرباء في أرضهم، ويحرمون من أبسط الحقوق التي يكفلها القانون الدولي للعمال، مثل التأمين الصحي وتعويضات الإصابات والتقاعد، وكثير منهم يعملون بلا عقود رسمية، معرضين للفصل التعسفي في أي لحظة.
ثانياً: العمال في السوق المحلي يواجهون معاناة مضاعفة، إذ أن الأجور منخفضة إلى حد لا يغطي تكاليف المعيشة، في ظل ارتفاع غير مسبوق للأسعار وانعدام الرقابة الجدية على أرباب العمل، والنتيجة أن العامل الفلسطيني يجد نفسه أسيراً لفجوة هائلة بين دخله المحدود ومتطلبات الحياة اليومية.
ثالثاً: البطالة المتفاقمة باتت سرطاناً ينهش جسد المجتمع الفلسطيني، خصوصاً بين الشباب والخريجين، ونحن نتحدث عن جيل كامل يدخل سوق العمل وهو محبط، فاقد للأمل، لا يجد مكاناً يوظف طاقاته ومهاراته، وهذا ليس قدراً محتوماً، بل نتيجة مباشرة لسياسات الاحتلال التي عطلت تطور الاقتصاد الوطني ومنعته من النمو الطبيعي.
رابعاً: غياب الحماية الاجتماعية يمثل مأساة صامتة، فحتى الآن لم يرَ نظام الضمان الاجتماعي النور بالشكل الذي يليق بعشرات آلاف العمال، والنتيجة أن العامل المصاب أو المريض أو المتقدم في العمر يترك لمصيره دون أي مظلة حماية، وكأن الدولة والمجتمع قد تخلوا عنه.

في ظل هذه الصورة، كيف تنظرون إلى دور العمل النقابي والحركة العمالية الفلسطينية؟

نحن في اتحاد نضال العمال الفلسطيني ننطلق من قناعة راسخة أن الطبقة العاملة ليست مجرد قوة إنتاج، بل هي عماد المشروع الوطني والاجتماعي، لذلك، فإن إعادة الاعتبار للحركة النقابية باتت ضرورة وطنية وليست مجرد حاجة تنظيمية، والمطلوب اليوم هو تجاوز حالة الانقسام والتشرذم التي أضعفت النقابات، وإعادة بنائها على أسس ديمقراطية، بحيث تكون معبّرة بحق عن مصالح العمال لا عن مصالح فئوية أو حزبية ضيقة، والنقابات يجب أن تتحول إلى قوة ضغط حقيقية على صانع القرار الفلسطيني، قادرة على انتزاع التشريعات العادلة، وضمان تطبيق قوانين العمل، والدفع نحو تفعيل منظومات الحماية الاجتماعية، ولا يمكن أن تبقى النقابات مجرد عناوين أو هياكل فارغة، بل عليها أن تعود لتكون الصوت الصادق للعمال، درعهم الواقي، ومنبرهم الموحد.

كيف تقيّمون العلاقة بين النضال العمالي والنضال الوطني التحرري؟

هذه العلاقة عضوية لا تنفصم، والعامل الفلسطيني الذي يكدّح تحت الاحتلال، ويحاصر بلقمة عيشه، ويستغل في سوق العمل الإسرائيلي، هو نفسه الذي يقف على خطوط المواجهة والصمود، وتحسين ظروف عمله وتوفير العدالة الاجتماعية له ليس ترفاً، بل جزء لا يتجزأ من معركة التحرر الوطني، وإن النضال من أجل الحرية لا ينفصل عن النضال من أجل الكرامة والعدالة الاجتماعية، لذلك نحن في الاتحاد نرى أن النضال العمالي هو مكوّن أصيل من النضال الوطني التحرري، وأن تحصين وضع العمال هو في الوقت ذاته تحصين للجبهة الداخلية للشعب الفلسطيني في معركته الكبرى ضد الاحتلال.

ما هي رسالتكم لعمال فلسطين في هذه المرحلة الصعبة؟

رسالتي للطبقة العاملة الفلسطينية أنتم طليعة الصمود والعمل والبناء، ورغم كل ما تواجهونه من قهر وبطالة واستغلال، ما زلتم العمود الفقري للمجتمع، وحملة راية الكفاح اليومي من أجل الحرية والعيش الكريم، وأدعوكم إلى التمسك بوحدتكم النقابية، إلى رفض الانقسام والتشرذم، وإلى رفع صوتكم عالياً دفاعاً عن حقوقكم، وأؤكد باسم اتحاد نضال العمال أننا سنبقى أوفياء لقضيتكم العادلة، مدافعين عن مصالحكم، عاملين من أجل حمايتكم وضمان حياة كريمة لكم ولأبنائكم، وإن نضالكم جزء لا يتجزأ من معركة الحرية والاستقلال، وأنتم، برغم المعاناة، ستظلون العنوان الأصدق لقدرة شعبنا على الصمود والبقاء.

البطالة الاجتماعية في فلسطين: وجوه الحرمان وانسداد الأفق

بقلم : علاء عمارنة

البطالة في فلسطين ليست مجرد مؤشر اقتصادي يقاس بالنسب المئوية، وليست رقماً يضاف إلى جداول الإحصاء، بل هي واقع اجتماعي قاسٍ يثقل صدور الناس، وينسحب على تفاصيل حياتهم اليومية، في العمل والبيت والشارع والعلاقات الإنسانية، إنها أشبه بجدار شاهق يحاصر الطاقات ويمنعها من الانطلاق، ويحوّل أحلام الشباب إلى انتظار طويل لا ينتهي، في وطن مثقل بالحصار والقيود، تتحول البطالة إلى صورة أخرى من صور الاحتلال، إلى قيد يضاف إلى قيود الأرض المسلوبة والحرية المقيّدة.

الشاب الذي ينهي دراسته الجامعية بعد سنوات من الجهد والأمل، يجد نفسه في مواجهة واقع لا يمنحه الفرصة التي حلم بها، فيتنقل بين أبواب المؤسسات بحثاً عن عمل فلا يجد، أو يقبل بوظائف مؤقتة لا تلبي حاجاته ولا تحفظ كرامته، والفتاة التي أنهت تعليمها على أمل أن تكون فاعلة في المجتمع، تصطدم بعراقيل مضاعفة، بين قلة فرص العمل، والتقاليد التي تحد من مشاركتها، والضغوط الاجتماعية التي تدفعها أحياناً إلى العزوف عن المحاولة، الأسرة بدورها تتأثر، فغياب العمل يعني غياب الدخل، ومعه تتسع الفجوة بين الاحتياجات والإمكانات، فيثقل كاهل الآباء، وتزداد أعباء الأمهات، وتكبر الأجيال في ظل إحساس مبكر بالحرمان.

الاحتلال بممارساته يظل العامل الأبرز في تفاقم هذه الأزمة، الحصار على غزة دمّر الاقتصاد المحلي وحوّل الناس إلى طوابير من العاطلين والمحتاجين، والحواجز والجدران في الضفة الغربية تقطع أوصال المدن والقرى وتمنع انسياب العمل والتنقل الطبيعي للعمال والطلاب وأصحاب الأعمال. هذه القيود ليست مجرد إجراءات أمنية كما يسوّق لها، بل هي سياسة ممنهجة لتفتيت البنية الاقتصادية الفلسطينية وإبقاء المجتمع معلقاً على المعونات والاقتصاد الهش، لكن الاحتلال ليس وحده المسؤول، إذ يضاف إليه ضعف البنية الاقتصادية الداخلية، وغياب التخطيط الاستراتيجي الذي يربط التعليم بسوق العمل، وافتقار السياسات الحكومية لرؤية جادة لمواجهة الظاهرة.

البطالة ليست فقراً مادياً فقط، بل لها وجه نفسي ينهش الإنسان من داخله. العاطل عن العمل يشعر بالعجز، وبفقدان المكانة والدور، ويصبح عرضة للإحباط واليأس، وهذا الإحباط يتحول مع الوقت إلى أزمة ثقة بالنفس وبالمستقبل، وقد يفضي إلى الانعزال أو الانجرار وراء سلوكيات سلبية، أو التفكير بالهجرة بحثاً عن حياة أفضل، وعلى المستوى الاجتماعي، تضعف الروابط الأسرية أمام ضغوط الفقر، وتؤجل مشاريع الزواج، وتتراجع قدرة الشباب على بناء أسر جديدة، بما يعنيه ذلك من آثار على البنية السكانية والمجتمعية، البطالة الطويلة الأمد تنتج جيلاً يشعر بأنه غير مرئي، وكأن جهوده وتضحياته لا تجد مكاناً في المجتمع.

ومع ذلك، فإن مواجهة البطالة لا تقتصر على انتظار الحلول السياسية، رغم أن التحرر من الاحتلال يظل شرطاً أساسياً لأي نهضة اقتصادية واجتماعية، هناك خطوات يمكن أن تُتخذ على المستويات المحلية لتخفيف آثار الأزمة، مثل دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تستوعب عدداً أكبر من الأيدي العاملة، وتشجيع الابتكار والمبادرات الشبابية، وتعزيز التعليم المهني والتقني الذي يفتح آفاقاً أوسع في سوق العمل، كذلك لا بد من بناء شراكات حقيقية مع مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية لخلق برامج تشغيل مؤقتة تفتح الأمل ولو جزئياً أمام آلاف الباحثين عن فرصة.

غير أن أي مقاربة لمعالجة البطالة يجب أن تنطلق من اعتبار الإنسان الفلسطيني هو الثروة الأهم، وأن الاستثمار في قدراته وتعليمه وإبداعه هو الطريق لبناء اقتصاد صامد قادر على مواجهة القيود، التعليم لا ينبغي أن يكون معزولاً عن متطلبات السوق، بل يجب أن يعيد صياغة نفسه وفقاً لأولويات التنمية الوطنية، والشباب الذين يواجهون البطالة ليسوا عبئاً كما يُنظر إليهم أحياناً، بل هم طاقات كامنة تحتاج إلى بيئة تحتضنها وتتيح لها الفرصة.

إن البطالة الاجتماعية في فلسطين هي واحدة من تجليات المأساة الوطنية التي يعيشها الشعب الفلسطيني منذ عقودن فهي ليست أزمة عمل فحسب، بل أزمة حياة كاملة تتقاطع فيها السياسة بالاقتصاد، وتلتقي فيها القيود الخارجية بالعجز الداخلي، وتتداخل فيها التطلعات الفردية مع هموم المجتمع، لذلك فإن الحل لا يمكن أن يكون جزئياً أو سطحياً، بل يحتاج إلى رؤية شاملة تربط بين التحرر الوطني والعدالة الاجتماعية، بين الكرامة الإنسانية والحق في العمل، ووحدها هذه الرؤية قادرة على أن تفتح أمام الفلسطينيين أبواب الأمل، وتجعل من البطالة تحدياً يمكن تجاوزه لا قدراً محتوماً يُثقل حاضرهم ويكبل مستقبلهم.

حيدر إبراهيم.. صوت العمال الذي لم يخفت

في مثل هذه الأيام من عام 2023، ودّعت الحركة النقابية والعمالية الفلسطينية، ومعها الحركة العمالية العربية والدولية، أحد أعلامها الكبار، القائد الوطني والمناضل العمالي حيدر إبراهيم، الأمين العام الأسبق للاتحاد العام لعمال فلسطين، وبرحيله، طويت صفحة ناصعة من صفحات النضال الوطني والعمالي، لكنها تركت إرثاً حيّاً سيبقى منارة للأجيال القادمة من النقابيين والمناضلين.

لقد كان الراحل الكبير أحد الرواد الأوائل الذين عملوا بلا كلل من أجل تطوير مسيرة العمل النقابي في فلسطين، فربط بين الدفاع عن حقوق العمال ومصالحهم وبين النضال الوطني التحرري للشعب الفلسطيني، فلم يكن النقابي عنده مجرد مدافع عن لقمة العيش وتحسين شروط العمل، بل كان مناضلاً في خندق المقاومة الوطنية، يرى في الحركة العمالية قاعدة اجتماعية صلبة للنضال من أجل الحرية والاستقلال والعدالة الاجتماعية.

على امتداد سنوات طويلة، لعب المناضل الراحل حيدر إبراهيم دوراً بارزاً في إرساء دعائم الحركة العمالية الوطنية الفلسطينية، فعمل على بناء الأطر النقابية، وتطوير قدراتها، وصياغة برامجها على أسس ديمقراطية ووطنية جامعة، ومن موقعه القيادي، ساهم بفاعلية في مأسسة عمل الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، وأسهم كذلك في تعزيز حضور الحركة النقابية الفلسطينية في اتحاد النقابات العالمي، ما جعل صوت عمال فلسطين مسموعاً في المنابر العمالية الأممية، ورفع من مكانة فلسطين في الحركة النقابية العالمية.

لقد امتاز الراحل بقدرة استثنائية على نسج علاقات نقابية واسعة النطاق مع مختلف المنظمات العمالية العربية والدولية، فكان سفيراً للدبلوماسية العمالية الفلسطينية، ومدافعاً عن حقوق شعبه في المحافل الدولية، وحشد تأييداً عمالياً وشعبياً واسعاً للقضية الفلسطينية في مختلف أصقاع الأرض، وكان يؤمن بأن وحدة الحركة النقابية العربية والدولية تشكل رافعة أساسية لدعم القضايا الوطنية الكبرى، وعلى رأسها القضية الفلسطينية العادلة.

اليوم، ونحن نستحضر سيرته في الذكرى الثانية لرحيله، لا نرثي رجلاً مضى وحسب، بل نستعيد مدرسة نضالية متكاملة حملت راية العمال والفقراء، وواجهت بصمود وإرادة كل التحديات، وإنّ الوفاء لذكراه يقتضي منا جميعاً أن نواصل المسيرة، وأن نعمل على تجديد الحركة النقابية الفلسطينية، وتحصينها بوحدة صفوفها، وجعلها أكثر قرباً من قضايا العمال وأكثر التصاقاً بالهم الوطني.

رحل حيدر إبراهيم جسداً، لكنه ترك إرثاً غنياً من التجربة والعطاء سيبقى ملهماً للأجيال، فسلاماً لروحه، وعهداً أن يبقى عمال فلسطين أوفياء لخطه، متمسكين بالحقوق العمالية والوطنية حتى تحقيق الحرية والعدالة والاستقلال.

وحدتنا العمالية المنشودة

محمد علوش

في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ شعبنا، حيث تتصاعد التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تصبح وحدة الحركة العمالية والنقابية الفلسطينية مطلباً وطنياً عاجلاً وضرورة استراتيجيّة لا تحتمل التأجيل، وإن دعوتنا اليوم لوحدة الصفوف العمالية ليست مجرد شعارات فارغة، ولا مسعى شكلي، بل هي تعبير عن إدراكنا العميق بأن صمود شعبنا وتحقيق العدالة الاجتماعية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرة العمال على تنظيم صفوفهم، وتوحيد جهودهم، والدفاع عن حقوقهم بكل الوسائل المشروعة.

إن العمال الفلسطينيين، الذين كانوا على الدوام جزءاً من نسيج النضال الوطني، يدركون تمام الإدراك أن كرامتهم المهدورة اليوم هي انعكاس مباشر لسياسات الاحتلال التي تستهدف تحييد قدرتهم على العيش الكريم، واستنزاف طاقاتهم، وتحويل حياتهم اليومية إلى معركة دائمة للبقاء، ولذلك، فإن وحدتنا العمالية هي بمثابة صمام أمان لحماية لقمة عيش العمال، ولصون حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية، ولتعزيز صمودهم في وجه كل أشكال الظلم والاستغلال.

ما ننشده من هذه الوحدة ليس مجرد توحيد النقابات تحت سقف تنظيمي موحد، بل تأسيس مشروع نضالي متكامل يجمع بين الدفاع عن الحقوق العمالية والمساهمة في تعزيز المشروع الوطني الفلسطيني، فالعمال والفلاحون والفقراء هم قلب الشعب، ورفد صمودهم هو رصيد حقيقي لقضيتنا الوطنية، ومن خلال هذه الوحدة، نسعى إلى تعميق الوعي الجماعي، وترسيخ قيم العدالة والمساواة والتضامن بين جميع العاملين، بعيداً عن أي انقسام أو تجزئة قد يضعف قدرتنا على مواجهة التحديات المستمرة.

إن دعوتنا هذه، التي نرفعها اليوم باسم كل مناضل ومناضلة، هي رسالة قوية بأن كرامة العمال الفلسطينيين وحقوقهم ليست قابلة للمساومة، وأن نضالهم اليومي هو امتداد طبيعي ونزيه للكفاح الوطني من أجل الحرية والاستقلال، وإن الوحدة العمالية تمثل رافعة أساسية لكل خطواتنا النضالية المستقبلية، لأنها توحد الصوت وتضاعف الفعل، وتجعل من الحركة العمالية قوة ضاغطة على كل من يحاول المساس بحقوق العمال أو التقليل من شأن دورهم الوطني.

في هذه الوحدة، نضع هدفاً واضحاً، أن تكون الحركة العمالية الفلسطينية قوة مؤثرة على المستوى الوطني، تسهم في صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وتكون شريكاً فاعلاً في كل مسعى لتحقيق الاستقلال الوطني وبناء دولة فلسطينية عصرية تقوم على العدالة الاجتماعية والمساواة وكرامة الإنسان، وأن تكون أيضاً منارة للوعي والنضال، تشد على أيدي العمال والفقراء في وجه الاحتلال، وتدعم كل أشكال التضامن مع الأسرى والمهجرين والمحرومين.

نحن اليوم، باسم كل عامل وكادح، نؤكد أن وحدتنا العمالية ليست مجرد خيار تنظيمي، بل التزام أخلاقي ووطني وإنساني، وإنها تعبير عن مسؤوليتنا تجاه كل شبر من أرض فلسطين، وتجاه كل عامل يكافح من أجل لقمة عيشه، وتجاه كل فلسطيني يعاني من ظلم الاحتلال واستغلال السياسات الاقتصادية الظالمة، وحدتنا هي خط الدفاع الأول عن حقوق العمال، وهي العمود الفقري لأي نضال وطني يسعى لتحرير الأرض واستعادة الحقوق.

إن هذه الدعوة للوحدة، التي نرفعها بفخر ووعي، هي أيضاً دعوة لإعادة الاعتبار للحركة النقابية الفلسطينية، لتكون قوة موحدة قادرة على مواجهة التحديات المعاصرة، ومواجهة كل من يسعى لتفكيك نسيجنا الاجتماعي والوطني، ولتكون صوتاً فلسطينياً عالياً، مدافعاً عن الحقوق العمالية، ورافعاً لواء العدالة الاجتماعية، ومؤمناً بأن كرامة العمال هي جزء لا يتجزأ من كرامة الشعب الفلسطيني بأسره.

للتواصل مع هيئة تحرير المجلة
+972 59-512-0946 Nedalshbi@windowslive.com